

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/42/292
29 May 1987

ARABIC
ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH/FRENCH

الدورة الثانية والأربعون
البند ٢٥ من القائمة الأولى*

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية

رسالة مؤرخة في ١١ أيار/مايو ١٩٨٧ موجهة
الى الأمين العام من الممثل الدائم لغانيا
لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أطلب اليكم التكرم بتوزيع ما اعتمدته الدورة العادية الخامسة
والأربعون لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية ، المعقودة في أديس أبابا بأثيوبيا
في الفترة من ٢٣ الى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٧ من بيان وقرارات ، وذلك بوصفه وثيقة
رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٢٥ من القائمة الأولى لجدول الأعمال
المؤقت (انظر المرفق) .

الممثل الدائم لجمهورية غانيا
لدى الأمم المتحدة ورئيس المجموعة
الأفريقية لشهر أيار/مايو
(توقيع) محمد تراوري

المرفق

ما اعتمدته مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الخامسة والاربعين ، المعقودة في اديس أبابا في الفترة من ٢٣ الى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٧ ، من بيان وقرارات

المحتويات

رقم البيان/القرار	العنوان	المصفحة
م و/بيان ٢٣ (د - ٤٥)	بيان عن الجنوب الافريقي	٤
م و/قرار ١٠٧٥ (د - ٤٥)	قرار بشأن برنامج وميزانية العام المالي ١٩٨٧ - ١٩٨٨	٩
م و/قرار ١٠٧٦ (د - ٤٥)	قرار بشأن جدول أنصبة مساهمات الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية	١١
م و/قرار ١٠٧٧ (د - ٤٥)	قرار بشأن اصلاح هياكل منظمة الوحدة الافريقية ..	١٢
م و/قرار ١٠٧٨ (د - ٤٥)	قرار بشأن الاحتفال بالعيد الخامس والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية	١٣
م و/قرار ١٠٧٩ (د - ٤٥)	قرار بشأن تقرير الدورة العادية السادسة للجنة التسيير الدائمة	١٤
م و/قرار ١٠٨٠ (د - ٤٥)	قرار بشأن الصندوق الخاص للمساعدة الطارئة من أجل الجفاف والمجاعة في افريقيا	١٦
م و/قرار ١٠٨١ (د - ٤٥)	قرار بشأن تعزيز قدرة وكالات منظمة الوحدة الافريقية المتخصصة على المشاركة	١٨
م و/قرار ١٠٨٢ (د - ٤٥)	قرار بشأن التعاون الافريقي العربي	١٩
م و/قرار ١٠٨٢ (د - ٤٥)	قرار بشأن الاصوات المعارضة لمشروع قرار مجلس الأمن S/18705 المؤرخ في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٧ والخاص بالعقوبات المنتقاة الالزامية ضد جنوب افريقيا	٢٠
م و/قرار ١٠٨٤ (د - ٤٥)	قرار بشأن حالة اللاجئين في افريقيا	٢٣
م و/قرار ١٠٨٥ (د - ٤٥)	قرار بشأن الوضع في الشرق الاوسط	٢٧
م و/قرار ١٠٨٦ (د - ٤٥)	قرار بشأن المشكلة الفلسطينية	٣٠

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>العنوان</u>	<u>رقم البيان/القرار</u>
٣٤	قرار بشأن الوضع في مخيمات الفلسطينيين في لبنان	م و/قرار ١٠٨٧ (د - ٤٥)
٣٥	قرار بشأن ترشيح السيد محمد بجاوي لوظيفة قاض بمحكمة العدل الدولية	م و/قرار ١٠٨٨ (د - ٤٥)
٣٦	قرار بشأن ترشيح الدكتور غودوين أولو باتريك أوباسي لاعادة تعيينه كأمين عام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية	م و/قرار ١٠٨٩ (د - ٤٥)
٣٧	صوت شكر	م و/قرار ١٠٩٠ (د - ٤٥)

م و/بيان ٢٣ (د - ٤٥)

بيان عن الجنوب الافريقي

١ - تزداد الحالة العامة في الجنوب الافريقي خطورة بمرور الايام ، مما يوضح بشكل متزايد أن نظام الحكم في بريتوريا ليس مستعدا للتوصل الى تسوية بالتفاوض من أجل القضاء على نظام الفصل العنصري ، مبديا بذلك تعنته إزاء حدوث تغيرات في تلك المنطقة . والواقع أن ما لدى نظام الحكم القائم في بريتوريا من تعنت ، دأبت افريقيا على إبلاغ المجتمع الدولي به . قد برهنت على وجوده جملة جهات من بينها فريق شخصيات الكومنولث البارزة الذي أوصى بشدة بأن تفرض فورا جزاءات اقتصادية فعالة لحمل جنوب افريقيا على القضاء على الفصل العنصري .

٢ - وفي جنوب افريقيا ، ثمة زخم تكتسبه الانتفاضة الجماهيرية المستمرة والكفاح الدؤوب الذي يخوضه العمال والطلبة والشباب والنساء ورجال الكنيسة الوطنيون . وإزاء مظاهر الكفاح المتصاعدة هذه ، لجأ نظام الحكم المذكور الى القمع المتزايد ، بفرض حالة طوارئ في جميع أنحاء البلد ، واعتقال واحتجاز أكثر من ٢٢ ٠٠٠ وطني ، من بينهم أكثر من ٤ ٠٠٠ طفل ، وفرض رقابة صارمة ، واستخدام من يسمون أعضاء لجان الامن الاهلية لتوليد العنف فيما بين السود . ومنذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، قتل نظام الحكم إياه أكثر من ٢ ٣٠٠ رجل وامرأة وطفل . وإزاء التمتع المتزايد الذي يتخذه نظام بريتوريا الحاكم ، أصبح من الملح أكثر من أي وقت مضى أن يزداد الدعم السياسي في جميع الاتجاهات وتكثيف الكفاح المسلح ، مع فرض جزاءات شاملة الزامية على جنوب افريقيا العنصرية .

٣ - إن الاحتفال العالمي بالذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس "المؤتمر الوطني الافريقي" يشكل تضامنا مع الكفاح التحرري الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا ، ويؤكد من جديد عدالة قضيته .

٤ - وتواصل جنوب افريقيا العنصرية احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، على نحو يمثل تحديا لقرارات ومقررات الامم المتحدة ، لاسيما قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد أحبطت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) والشعب الناميبي بنجاح جميع المحاولات التي يقوم بها نظام الحكم الاستعماري العنصري لفرض ادارة عميلة على شعب ناميبيا . ويقوم نظام حكم بريتوريا حاليا بإعداد دستور مزيف آخر ، وهو يستهدف

إجراء استفتاء في أيار/مايو أو حزيران/يونيه ١٩٨٧ . وترفض افريقيا هذه الخطط الشيطانية التي تدبرها جنوب افريقيا العنصرية ، وهي تحت المجتمع الدولي على ألا يعترف بهذه المهزلة وعلى ألا يوليها أي قدر من الاحترام .

٥ - إن الاستخدام المستمر لمجندين سود مما يسمى بانتوانات جنوب افريقيا لمحاربة مقاتلي جيش التحرير الشعبي الناميبي وللمشاركة في الاعمال العدوانية الموجهة ضد أنغولا ، ووزع المجندين الناميبيين في إطار ما يسمى قوات اقليم جنوب غربي افريقيا لاستخدامهم في أعمال العنف المرتكب ضد التجمعات الحضرية للسود في جنوب افريقيا ، لهو مظهر آخر يدل على الاساليب التي يتبعها ذلك النظام الحاكم لمحاولة إضعاف تضامن شعبي جنوب افريقيا وناميبيا المضطهدين ، بإثارة كل شعب ضد الآخر .

٦ - ويجب أن يذكر من جديد أن مجلس الامم المتحدة لناميبيا لا يزال السلطة الشرعية الوحيدة لإدارة ناميبيا حتى تحقق استقلالها . وفي هذا الصدد ، يُطلب الى الدول الاعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز ، وفي الامم المتحدة ، وكذلك المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ووكالات الامم المتحدة المتخصصة ، أن تدعم أنشطة مجلس الامم المتحدة لناميبيا وأن تساعد على تعزيز التعاون المستمر بين المجلس والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية التي هي الممثل الحقيقي والشرعي الوحيد لشعب ناميبيا .

٧ - ولا يزال قرار الامم المتحدة ٤٣٥ يمثل الاساس المقبول الوحيد للتوصل الى حل سلمي لمسألة ناميبيا (يجب تكثيف الكفاح المسلح ، والتعبئة الجماهيرية والاعمال التي يقوم بها الشعب) . وينبغي بالتالي أن يجتمع على الفور مجلس الامن التابع للامم المتحدة ليضطلع بمسؤولياته كاملة ولينظر في مسألة ناميبيا وليفرض جزاءات شاملة وإلزامية على جنوب افريقيا العنصرية ، بحيث يحمل جنوب افريقيا على التعاون على تنفيذ القرار ٤٣٥ . وفي تلك الاثناء ، يجب تكثيف الكفاح المسلح ، والتعبئة الجماهيرية والاعمال التي يقوم بها الشعب .

٨ - إن ما يقوم به نظام حكم بريتوريا من غارات مستمرة ومهمات تخريبية وعمليات تسلل قطاع الطرق المسلحين وغيرهم من العناصر الإجرامية للقضاء على الارواح وتدمير الممتلكات في أنغولا ، وموزامبيق ، وزامبيا ، وبوتسوانا ، وزمبابوي ، وليسوتو ، وموزامبيق ، يمثل مظهرا آخر من مظاهر الخطة الشيطانية الرامية الى اقامة

أنظمة حكم عميلة تعمل على إدامة الفصل العنصري ، وإلى تعزيز المصالح التجارية للشركات الغربية وغيرها من الشركات المتعددة الجنسيات .

٩ - ويمكن إحباط أعمال التخريب المستمرة التي تقوم بها بريتوريا لزعة استقرار الدول المستقلة في المنطقة ولتقويض أركان الكفاح التحريري ، إذا قامت فوراً أفريقيا وجميع القوى التقدمية ، التي ما انفكت تدعم الكفاح ضد الاستعمار ، بتقديم دعم شامل إلى دول المواجهة تعزيزاً لقدراتها الدفاعية . والمساعدة التي من هذا القبيل المقدمة من المجتمع الدولي هي مساعدة لازمة وملحة إذا أريد لشعبي ناميبيا وجنوب افريقيا أن يتوصلا ، عن طريق حركاتهما المقاتلة إلى القضاء السريع على نظام الفصل العنصري . وإن الدورة العادية السابعة والأربعين للجنة التنسيق من أجل تحرير افريقيا قد طلبت إلى المجتمع الدولي أن يساهم على سبيل الاستعجال في الصندوق الذي أنشأته من أجل الجنوب الافريقي القمة الثامنة لحركة بلدان عدم الانحياز وقد أيد مجلس الوزراء ذلك الطلب .

١٠ - إن استمرار قوات جنوب افريقيا العنصرية في احتلال أجزاء من جنوب أنغولا والمساعدة العسكرية العلنية التي يقدمها نظام حكم بريتوريا وإدارة ريفان إلى قطاع الطرق التابعين للاتحاد الوطني للاستقلال التام لانغولا (يونيتا) يمثلان معاً مظهراً من مظاهر التآمر من أجل تقويض أركان حكومة أنغولا الشرعية .

١١ - وتشكل الغزوة العسكرية التي قامت بها مؤخراً القوات العنصرية لجنوب افريقيا على عمق ٧٥ كيلومتراً داخل جنوب أنغولا ، إنطلاقاً من حدود ناميبيا المحتلة ، مظهراً آخر من مظاهر الإرهاب الصادر عن الدولة واللموصية التي شرع فيها نظام حكم بريتوريا ضد جمهورية أنغولا الشعبية . ولا يجب الإكتفاء بإدانة هذا العمل العدواني أو أي عمل مماثل آخر ، بل يجب اعتراضه أيضاً .

١٢ - إن استمرار أعمال قطاع الطرق المسلحين ، الذين جندهم نظام الحكم القائم في بريتوريا ومولهم ودرّبهم وجّههم ودفع بهم إلى التسلل ووجههم للعمل ضد جمهورية موزامبيق الشعبية ، هو السبب الرئيسي وراء الخسائر في الأرواح وتدمير الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية ونزوح المشردين من موزامبيق بأعداد كبيرة .

١٣ - تجدر الإشارة مع التقدير إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة قد قام بتعيين ممثل شخصي لدى موزامبيق لكي يقوم برصد الوضع المتدهور المتعلق بالمجاعة التي تسبب فيه إلى حد كبير قطاع الطرق الذين ترعاهم جنوب افريقيا فضلاً عن الكوارث الطبيعية .

وفي هذا الصدد تدعو الدورة العادية الخامسة والاربعون لمجلس الوزراء المجتمع الدولي لتقديم المساعدة الى جمهورية موزامبيق الشعبية .

١٤ - إن نضال التحرير في جنوب افريقيا وناميبيا استمرار لعملية تصفية الاستعمار في القارة الافريقية . وعلى افريقيا والمجتمع الدولي أن يرفض رفضا مطلقا أية محاولة لتصوير هذا النضال على أنه جزء من النزاع بين الشرق والغرب . وفي هذا الصدد ، فإن المحاولة المتعمدة من جانب ادارة ريفان لاعاقبة القضاء على نظام الفصل العنصري عن طريق سياسة الارتباط البناء المفلسة وربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا تشكل أعمالا عدوانية ينبغي التصدي لها .

١٥ - إن التحول في موقف حكومة الولايات المتحدة الامريكية والحكومة البريطانية نحو الدخول في مباحثات مع حركات التحرير في ناميبيا وجنوب افريقيا ، الذين تصفهم دائما بالإرهابيين ، تحول مشجع غير أنه لا يمكن أن يكون الوسيلة الكفيلة بتمضية الفصل العنصري . إن الحوار أمر جوهري لكنه لا يمكن أن يحقق الإطاحة بنظام بريتوريا العنصري . وواجب الحكومتين الادبي يلزمهما بتأييد فرض العقوبات الإلزامية الشاملة .

١٦ - ومع الإدراك التام للحالة البالغة الحرج في الجنوب الافريقي وبالنظر أيضا الى التباطؤ المستمر بين ادارة ريفان ونظام حكم بريتوريا للقيام عن عمد بإعاقبة تنفيذ القرار رقم ٤٣٥ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في سنة ١٩٧٨ يؤكد مجلس الوزراء تأكيدا تاما ما يلي :

(أ) إن التأييد الذي أعرب عنه كبار المسؤولين في ادارة ريفان لما يسمى بخيار ناتال اي "حوار ناتال" ما هو إلا محاولة أخرى لتكريس سيادة البانتوستانات في جنوب افريقيا . فخيار ناتال يمثل تراجعاً ومناورة تستهدف تقديم فكرة "تعايش سلمى وعنصرى" في إطار متعدد الجنسية بحيث لا تصبح جنوب افريقيا دولة موحدة ذات حكومة ديمقراطية واحدة بل تكون تجمعاً لكيانات اقليمية تكرر فكرة سيادة البيض والفصل العنصري العتيقة والمرفوضة . "فالحوار" المزعوم إذن مرفوض رفضا باتا لأنه يسعى الى تقسيم جنوب افريقيا ؛

(ب) إن قيام عملاء نظام بريتوريا باختطاف الافراد في الدول المجاورة ودول خط المواجهة يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي ولسلامة أراضي دول المنطقة ويجب إدانته ؛

(ج) إن العمل غير القانوني الدنء المتمثل في قيام نظام بريتوريا باعتقال الاف الاطفال الابرياء في جنوب افريقيا عمل بشع . ومن ثم يطالب مجلس الوزراء بشدة بالإفراج الفوري عن هؤلاء الاطفال جميعا ؛

(د) يجب على مجلس الامن أن ينهض بمسؤوليته السياسية والادبية حتى يكفل التطبيق والتنفيذ الصارمين للخطر المفروض على الاسلحة في سنة ١٩٧٧ والذي يُنتهك بتواطؤ بعض الحكومات الغربية وبسبب ازدواجية مواقفها ؛

(هـ) إن الدول المصدرة والمنتجة للنفط لاسيما تلك الموجودة في منطقة الخليج ملتزمة أيضا بالعمل على ضمان عدم استمرار وصول النفط المحظور الى جنوب افريقيا وعليها أن تتخذ التدابير المناسبة ضد كل من ينتهك الخطر النفطي ؛

(و) إن تحدي نظام بريتوريا السافر للرأي العام الدولي ولقرارات منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز يستلزم على الاقل تشديد الكفاح المسلح في ناميبيا وجنوب افريقيا ؛

(ز) إن كفاح الشعب في جنوب افريقيا ليس كفاحا ايدولوجيا بل كفاح ضد نظام شرير تتحمل افريقيا التزاما أدبيا وسياسيا بتصفيته ؛

(ح) إن إصرار ادارة ريفان والنظام العنصري في جنوب افريقيا على ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية الاممية من جمهورية أنغولا الشعبية عمل غير أخلاقي وغير مقبول سياسيا ؛

(ط) إن سيادة جمهورية أنغولا الشعبية ولامتها الاقليمية واستقلالها السياسي ليس مسألة سياسية خاضعة لأي نوع من المفاوضات . ومن ثم مرة أخرى فإن مسألة الربط شأنها شأن مفهوم التفاوض مع العصابات في أنغولا مرفوضة رفضا باتا ؛

(ي) يتعين استمرار الحملة الدولية لفرض جزاءات على جنوب افريقيا بغية تحقيق فرض عقوبات إلزامية شاملة بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . وحكومات الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وجمهورية ألمانيا الاتحادية مطالبة بإعادة النظر في مواقفهم والانضمام الى بقية المجتمع الدولي في تطبيق جزاءات إلزامية شاملة وفعالة ضد جنوب افريقيا ؛

(ك) يتعين إدانة التصويت السلبي الذي أدلت به مؤخرا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية والرامي الى إحباط جهود المجتمع الدولي لفرض عقوبات إلزامية إنتقائية بوصفه عملا مناهضا للاماني الافريقية ؛

(ل) إن شعوب تلك البلدان مدعوة الى تكثيف الضغوط على حكوماتها حتى تتلاقى مع توافق الآراء على الصعيد الدولي بتأييد فرض عقوبات على جنوب افريقيا العنصرية ؛

(م) إن استخدام ادارة ريفان لحق النقض (الفيتو) الذي يتنافى مع روح التشريعات التي سنتها بنفسها بشأن العقوبات أمر يدعو الى القلق البالغ . وفي هذا الصدد ، فإن المجلس يناشد الشعب الأمريكي والمشرعين في الولايات المتحدة المعارضين للفصل العنصري الى شن حملة جديدة لفرض عقوبات إلزامية شاملة .

م و/قرار ١٠٧٥ (د - ٤٥)

قرار بشأن برنامج وميزانية العام المالي ١٩٨٧ - ١٩٨٨

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية الخامسة والاربعين في أديس أبابا ، أثيوبيا ، في الفترة من ٢٢ الى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٧ ،

إذ نظر في التقرير المالي للأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية عن أداء الميزانية في السنة المالية ١٩٨٦/١٩٨٥ ، كما ورد في الوثيقة م و/١٤٠٩ (د - ٤٥) تعديل ثان ، وتقرير اللجنة الاستشارية للميزانية والشؤون الادارية والمالية (وثيقة م و/١٤٠٧ (د - ٤٥) تعديل أول) ، والتقرير السنوي لقسم مراقبة الميزانية عن السنة المالية ١٩٨٦/١٩٨٥ (وثيقة م و/١٤٠٩ (د - ٤٥) المرفقات ١ - ١٠) ، وتقرير هيئة المراجعين الخارجيين بشأن حسابات منظمة الوحدة الافريقية وادارتها المالية عن السنة المالية ١٩٨٦/١٩٨٥ وتعليقات الامانة العامة والمكاتب الاقليمية (م و/١٤٠٨ (د - ٤٥) ضمیمة ١ - ١٧ والوثيقة م و/١٤٠٨ (د - ٤٥) (ملاحق من ١ - ١٠ على التوالي) . وكشف المساهمات للميزانية العادية لمنظمة الوحدة الافريقية حتى العشرين من شباط/فبراير سنة ١٩٨٧ (وثيقة م و/١٤١١ (د - ٤٥) تعديل أول ، ومشروع برنامج وميزانية العام المالي ١٩٨٨/١٩٨٧ (الوثيقة م و/١٤٠٨ (د - ٤٥) الجزء الاول تعديل أول والوثيقة م و/١٤٠٨ (د - ٤٥) الجزء الثاني تعديل أول) ،

وإذ نظر أيضا بالتفصيل في تقرير اللجنة الاستشارية للميزانية والشؤون الادارية والمالية والمتضمنة في وثيقة م و/١٤٠٧ (د - ٤٥) تعديل أول ،

وإذ درى مشروع برنامج وميزانية الامانة العامة للسنة المالية ١٩٨٨/١٩٨٧ (الوثيقة م و/١٤٠٨ (د - ٤٥) تعديل أول الجزء الاول والثاني) ،

وإذ يعرب عن رغبته في ضمان ادارة مالية سليمة في المنظمة ،

وإذ يعرب عن إدراكه للظروف الاقتصادية والمالية الصعبة السائدة في جميع الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ،

وإذ يعرب عن قلقه العميق لاستمرار تزايد حجم المتأخرات في المساهمات المستحقة لميزانيات تشغيل المنظمة والحاجة الى اتخاذ خطوات عاجلة لحل هذه المشكلة البالغة الاهمية والتي يمكن ، إذا لم تحل ، أن تشل أنشطة الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية ،

١ - يهنئ الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية على المبادرات الإيجابية التي يتخذها باستمرار وذلك بتشجيعه الدول الاعضاء على دفع متأخراتها ومساهماتها في الميزانية الحالية ؛

٢ - يشيد بالدول الاعضاء التي دفعت حصصها المقررة كاملة ويناشد جميع الدول الاعضاء التي لم تسدد حصصها بعد أن تدفع مساهماتها ؛

٣ - يأخذ علما بما أدته كل من هيئة المراجعين الخارجيين واللجنة الاستشارية من عمل في تقييم ومتابعة الأنشطة المالية والادارية للامانة العامة ؛

٤ - يحث الامين العام على مواصلة الجهود التي بدأها لتحقيق مستوى أكبر من الكفاءة في إدارة الموارد المالية والمادية والبشرية للمنظمة ؛

٥ - يوافق على برنامج عام ١٩٨٨/١٩٨٧ ويقر ميزانية قدرها ٥٧٥ ٢١١ ٢٣ دولارا لانجاز عمل المنظمة خلال تلك السنة المالية ؛

٦ - يفوض الأمين العام في تنفيذ الميزانية وفي أن يحل ، بالتشاور مع اللجنة الاستشارية للميزانية والشؤون الادارية والمالية ، جميع المسائل المالية والادارية الواردة في تقرير وتوصيات اللجنة ، على ألا تتجاوز الحد الاقصى من مصروفات الميزانية المعتمدة كما نصت عليه الفقرة الخامسة عليه ، وذلك طبقا للنظم واللوائح المالية ؛

٧ - يطلب الى اللجنة الاستشارية تقديم تقرير سنوي عن المسائل الادارية .

م و/قرار ١٠٧٦ (د - ٤٥)

قرار بشأن جدول أنصبة مساهمات الدول
الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية الخامسة والأربعين بأديس أبابا ، أشيوبيا ، خلال الفترة من ٢٣ الى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٧ ،

إذ بحث تقرير اللجنة الخاصة بمراجعة جدول الأنصبة ، المدرج في الوثيقة م و/١٤١٣ (د - ٤٥) ،

وإذ يأخذ علما بتقرير اللجنة الاستشارية بشأن جدول المساهمات ،

وإذ يذكر بالمادة الثالثة والعشرين من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ،

وإذ يذكر أيضا بالقرار م و/١٠٦٦ (د - ٤٤) القاضي بتحويل اللجنة المختصة السابقة الى لجنة دائمة ،

وإذ يعرب عن إقتناعه بأن التوسع في عضوية اللجنة سيساعد اللجنة على أداء مهمتها ،

وإذ يدرك الحاجة الملحة الى وضع جدول أنصبة تقبله جميع الدول الأعضاء ،

١ - يأخذ علما بتقرير اللجنة المختصة بوضع جدول الأنصبة ؛

٢ - يقرر زيادة عضوية اللجنة من ستة الى أربعة عشرة ، على أساس التمثيل الاقليمي ، على أن تشكل على النحو التالي : الجزائر ، انغولا ، الرأس الأخضر ، أشيوبيا ، غينيا ، كينيا ، ليسوتو ، ليبيريا ، ملاوي ، نيجيريا ، رواندا ، سيشيل ، تونس وزائير ؛

٣ - يحث اللجنة المختصة بوضع جدول الانصبه على المضي في عملها وتقديم تقرير للدورة العادية السابعة والاربعين لمجلس الوزراء عن جدول الانصبه المقترح كي تنظر فيه الدول الاعضاء وتقره ؛

٤ - يناشد مجددا ، الدول الاعضاء التي لم تواف بعد الامانة العامة بالبيانات الاحصائية الاقتصادية الخاصة بها أن تبادر الى ذلك قبل نهاية شهر حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، وذلك حتى يتسنى للجنة وضع جدول انصبه واقعي تقبله ، بشكل عام ، جميع الدول الاعضاء في المنظمة ؛

٥ - يقرر استمرار العمل بجدول الانصبه المعتمد عام ١٩٨١ دون نصيب المغرب ، وذلك الى حين اعتماد جدول انصبه جديد .

م و/قرار ١٠٧٧ (د - ٤٥)

قرار بشأن اصلاح هياكل منظمة الوحدة الافريقية

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية الخامسة والاربعين بأديس أبابا ، أشيوبيا ، خلال الفترة ٢٣ - ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٧ ،

إذ يذكر بقراره الصادر عن الدورة العادية الحادية والاربعين ، التي عقدت في أديس أبابا في شباط/فبراير ١٩٨٤ ، بإنشاء لجنة مختمة باستعراض ظروف خدمة جميع العاملين في المنظمة والظروف الاخرى التي تؤثر على أداء الامانة العامة ،

وإذ يأخذ في الاعتبار أحكام ميثاق منظمة الوحدة الافريقية الذي يخول المجلس سلطة تعديل الوظائف واللوائح التي تحكم عمل الامانة العامة ،

وإذ يلاحظ ان اللجنة قد قدمت توصيات بشأن بعض أجزاء اختصاصاتها ،

وإن يدرك أن مسألة اصلاح هياكل منظمة الوحدة الافريقية يجب أن تدرس في مجملها بحيث يتسنى تحديد كافة الاثار المالية المترتبة عليها ،

يأخذ علما بما أنجزته اللجنة حتى الآن وحث اللجنة على استكمال العمل المسند اليها وتقديم تقريرها النهائي الى الدورة العادية السابعة والاربعين للمجلس ، بعد أن تحدد مع اللجنة الاستشارية للميزانية والمسائل الادارية والمالية الاثار المالية المترتبة .

م و/قرار ١٠٧٨ (د - ٤٥)

قرار بشأن الاحتفال بالعيد الخامس
والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية الخامسة والاربعين في أديس أبابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢٣ - ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٧ ،

إن أحاط بالعرض الذي قدمه الأمين العام بشأن الاحتفال بالعيد الخامس والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية كما ورد في الوثيقة رقم ١٤٢٣ (د - ٤٥) ،

وإن يرى انه بعد ربع قرن من وجود منظمة الوحدة الافريقية فإن الوقت قد حان لتقديم كشف حساب عن أعمالها السابقة ورسم آفاق المستقبل لمنظمة الوحدة الافريقية ،

وإن يحرم على احاطة المناسبة بما يليق بها من مظاهر الابهة والمظلة سواء في مقر المنظمة أو في المكاتب الاقليمية ولدى الدول الاعضاء ،

وإن يأخذ في الاعتبار ما تم من تدابير أثناء الاحتفال بالعيد العاشر لمنظمة الوحدة الافريقية ،

١ - يقر الإطار الذي اقترحه الأمين العام في العرض الذي قدمه ؛

٢ - يقر أن يكون الموضوع الذي تتمركز حوله الاحتفالات هو "الوحدة والتضامن والتحرير والتنمية" ؛

٣ - يقرر الإبقاء على لجنة البرنامج التي شكلت للاحتفال بالعيد العاشر على أن تضم بلدين من الاقليم الجنوبي وذلك حتى تشكل اللجنة من الدول الاعضاء التالية : الكامبيرون ، مصر ، أثيوبيا ، غانا ، السنغال ، بوتسوانا ، نيجيريا ، رواندا ، سيراليون ، الصومال ، زامبيا ، موزامبيق ؛

٤ - يطلب الى اللجنة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتوعية الرأي العام الافريقي والدولي بضرورة تعزيز مُثل القومية الافريقية كبعد لا غنى عنه للسلام والتنمية ؛

٥ - يطلب الى الامانة العامة التعاون تعاوننا وثيقا مع لجنة البرنامج لضمان نجاح مهمتها ؛

٦ - يحث جميع الدول الاعضاء وحركات التحرير على التعاون في تنفيذ البرامج التي تعدها اللجنة المشكلة لهذا الغرض ؛

٧ - يوجه الامانة الى تحويل الاحتفال بالعيد الخامس والعشرين الى حدث عالمي ، وذلك بالعمل على مشاركة المنظمات غير الحكومية ؛

٨ - يدعو جميع الدول الاعضاء وحركات التحرير الى اتخاذ التدابير اللازمة للاحتفال بهذا الحدث بصورة باهرة .

م و/قرار ١٠٧٩ (د - ٤٥)

قرار بشأن تقرير الدورة العادية السادسة للجنة التسيير الدائمة

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية الخامسة والاربعين في أديس أبابا - اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢٢ - ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٧ ،

إذ يحث تقرير الدورة العادية السادسة للجنة التسيير الدائمة (الوثيقة م ١٤١٥/د - ٤٥) التي عقدت في برازافيل [جمهورية الكونغو الشعبية] خلال الفترة من ٨ إلى ١٢ كانون الاول/ديسمبر سنة ١٩٨٦ ،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بتنفيذ برنامج الأولويات للانعاش الاقتصادي في أفريقيا وبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش والتنمية في أفريقيا ، ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ،

وإذ بحث أيضا الترتيبات الواجب اتخاذها فيما يتعلق بالتحضير للمفاوضات والمؤتمرات الدولية الرئيسية ،

وإذ يؤكد ضرورة اشتراك جميع الدول الأعضاء والمنظمات الأفريقية على نحو فعال في هذه المفاوضات والمؤتمرات بغية حماية مصالح أفريقيا وضرة توفير الدعم الفني والإداري من جانب أمانات منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والمركز الأفريقي للدراسات النقدية خلال التحضير لتلك المفاوضات والمؤتمرات ،

وإذ بحث التدابير التي اتخذها الأمين العام للأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ مقررات الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا ،

١ - يمتد تقرير وتوصيات الدورة العادية السادسة للجنة التسيير الدائمة (الوثيقة م و/١٤١٥ (د - ٤٥)) مبرزا النوعية الممتازة للتقرير المقدم ؛

٢ - يدعو جميع الدول الأعضاء إلى تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة ، وبوجه خاص تلك المتعلقة بتنفيذ برنامج الأولويات للانعاش الاقتصادي في أفريقيا وبرنامج عمل الأمم المتحدة والمفاوضات والمؤتمرات الدولية على أن تتقدم بتقارير إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن التدابير التي تم اتخاذها في هذا الصدد وذلك قبل انعقاد الدورة العادية السادسة والاربعين لمجلس الوزراء ؛

٣ - كما يدعو جميع الدول الأعضاء إلى تكثيف الحملة الدولية لغرض العقوبات الشاملة والإلزامية على نظام جنوب أفريقيا العنصري وأن تتقدم بتقارير بشأن تنفيذ هذه التوصيات إلى الدورة السادسة والاربعين للمجلس ؛

٤ - يؤكد من جديد مبدأ عقد مؤتمر دولي بشأن ديون أفريقيا الخارجية وكذلك منح الأولوية لايجاد حل فعال لمشكلة الديون الخارجية لأفريقيا ، ويطلب من

أمانات منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والمركز الأفريقي للدراسات النقدية التعجيل بالدراسات الفنية والأنشطة التحضيرية الخاصة بهذه المسألة ؛

٥ - يُعرب عن ارتياحه إزاء رغبة الأمين العام للأمم المتحدة في اتخاذ مبادرات لتسوية مشكلة الديون الخارجية لأفريقيا ويطلب إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام للأمم المتحدة إجراء مشاورات حول إمكانية دمج هذه المبادرات مع مبادرات اللجنة المشتركة فيما بين الأمانات والخاصة بمديونية أفريقيا الخارجية والتي تتكون من أمانات منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والمركز الأفريقي للدراسات النقدية وتنسيق برامجها ، مع مراعاة الجدول الزمني لاجتماعات مؤسسات النقد الدولية المزمع عقدها ؛

٦ - يُعرب عن تقديره للأمين العام للأمم المتحدة لما اتخذته من تدابير في إطار لجنة التسيير التابعة للأمم المتحدة لمتابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا ؛

٧ - يُعرب عن تقديره العميق لفخامة الكولونيل دينيس ساسو نغيسو رئيس جمهورية الكونغو الشعبية ولحكومته وشعبه لاستضافتهم الدورة السادسة للجنة التسيير الدائمة في برازافيل ؛

٨ - يطلب من الأمين العام ضمان متابعة وتنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة التسيير الدائمة وأن يتقدم بتقارير دورية بذلك إلى المجلس .

م و/قرار ١٠٨٠ (د - ٤٥)

قرار بشأن الصندوق الخاص للمساعدة الطارئة
من أجل الجفاف والمجاعة في أفريقيا

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية ، المنعقد في دورته العادية الخامسة والاربعين بأديس أبابا - اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢٣ - ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٧ ،

إذ بحث تقرير الأمين العام بشأن الصندوق الخاص للمساعدة الطارئة من أجل الجفاف والمجاعة في أفريقيا (الوثيقة م و/١٤٣٣ (د - ٤٥) ،

.../...

٧٠٣٦ ب

وإذ يذكر بالقرار رقم ١٢٢ لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات (د - ٢٠) وبقراري مجلس الوزراء رقم ٩٦٢ (د - ٤١) ورقم ١٠٠٦ (د - ٤٢) بشأن اجراءات تشغيل الصندوق ،

وإذ يعرب عن رغبته في تكثيف حملة الموارد لصالح الصندوق حتى يتسنى له تحقيق أهدافه الأساسية ،

١ - يأخذ علماً بتقرير الأمين العام ؛

٢ - يوجه من جديد نداءً إلى جميع الدول الاعضاء لكي تقدم مساهمات طوعية إلى الصندوق إذا لم تكن قد فعلت ذلك ، وإلى تلك التي سبق وأن أعلنت عن تقديم مساهمات ، أن تفي بها ؛

٣ - يهنئ الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية على ما قام به من أنشطة هامة خلال الفترة المنصرمة بغية الترويج للصندوق لدى الرأي العام الافريقي والدولي ، ويطلب منه مواصلة هذه الجهود ؛

٤ - يدعو كافة الدول الاعضاء إلى المشاركة في حملة تعبئة الموارد المالية للصندوق ؛

٥ - يعرب عن امتنانه للبلدان غير الافريقية وللدول الاعضاء التي قدمت مساهمات سخية إلى البلدان الافريقية المتضررة بالجفاف والمجاعة ؛

٦ - يطلب إلى الأمين العام متابعة الأنشطة التي شرع فيها بالتعاون مع الدول الاعضاء المستفيدة في إطار المساعدات الممنوحة لهذه الدول ، وتقديم تقرير دوري عن ذلك إلى لجنة تسيير الصندوق وفقاً لمعايير وشروط منح المساعدات و/أو القروض ؛

٧ - يعرب عن شكره لبنك التنمية الافريقي على ما بذله من جهود حميدة في إطار إدارة وتسيير الصندوق ، وبصفة خاصة على ما وفره من تسهيلات لصرف الاعتمادات على وجه السرعة للدول الاعضاء المستفيدة .

م و/قرار ١٠٨١ (د - ٤٥)

قرار بشأن تعزيز قدرة وكالات منظمة الوحدة
الافريقية المتخصصة على المشاركة

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية الخامسة
والاربعين في أديس أبابا - اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٧ ،

إذ تدارس تقرير الأمين العام عن أنشطة الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة
الوحدة الافريقية (الوثيقة م و/١٤٠٦ (د - ٤٥) الجزء الرابع) ،

وإذ يسجل بارتياح الجهود التي بذلها الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية
وكالات منظمة الوحدة الافريقية المتخصصة بهدف تنفيذ أحكام ميثاق المنظمة وخطة عمل
لاغوس وبيانها الختامي ، وكذلك الإعلانات اللاحقة التي أقرها رؤساء الدول والحكومات
بشأن التنمية الاقتصادية لافريقيا ،

وإذ يأخذ في الاعتبار اتفاقيات التعاون المبرمة بين منظمة الوحدة الافريقية
والهيئات المالية ،

وإذ يدرك الحاجة إلى تعزيز ابرام اتفاقيات مماثلة ، إذا دعت الضرورة ، بين
الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية وهذه المؤسسات ،

١ - يحث الدول الاعضاء على ما يلي :

(أ) أن تفي بالتزاماتها المالية إزاء الوكالات المتخصصة لتمكينها من
القيام بمهامها والمسؤوليات الملقة على عاتقها في مجالات اختصاصها ؛

(ب) أن تقدم كل المساعدة السياسية والمادية لهذه الوكالات المتخصصة .

٢ - يطلب إلى الأمين العام :

(أ) مساعدة الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في مجالاتها المختلفة من أجل دعم قدراتها على الاسهام في تعزيز التعاون بين الدول الاعضاء وفي انعاشها الاقتصادي من أجل تقوية التعاون بين هذه الوكالات والامانة العامة ؛

(ب) أن يشجع انشاء أجهزة داخل هذه الوكالات لسد احتياجات الدول الاعضاء في مجال الخبراء لتنفيذ المهام المطلوبة في تنفيذ المشروعات القومية والإقليمية ؛

(ج) أن يعمل على مساعدة ودعم الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في مفاوضاتها مع مؤسسات التمويل وذلك حتى تصبح هذه الوكالات المتخصصة ، على سبيل الاولوية ، وكالات تنفيذية تهدف إلى استخدام الخبرة الأفريقية ؛

(د) أن يقدم تقارير منتظمة إلى المجلس بشأن تنفيذ ومتابعة هذا القرار .

٣ - كما يطلب إلى الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية الاستمرار في رفع تقاريرها حول أنشطتها إلى مجلس الوزراء بواسطة الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية .

م و/قرار ١٠٨٢ (د - ٤٥)

قرار بشأن التعاون الأفريقي العربي

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته العادية الخامسة والأربعين بأديس أبابا - اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢٣ - ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٧ ،

وقد نظر في تقرير الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية حول التعاون الأفريقي العربي (الوثيقة م و/١٤٢١ (د - ٤٥) ،

وإذ يضع في الاعتبار الإعلان وبرنامج العمل اللذين صدرا عن القمة الأفريقية - العربية الاولى التي عقدت في القاهرة - مصر في آذار/مارس ١٩٧٧ ،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بتعزيز مبادئ وأهداف التعاون الأفريقي العربي ،

١ - يأخذ علما بتقرير الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن التعاون الأفريقي العربي ؛

٢ - يهنئ الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية و جامعة الدول العربية لما يبذلانه من جهود للنهوض بالتعاون الأفريقي العربي ويحثهما على مواصلة هذه الجهود من أجل عقد الدورة الأولى للمؤتمر الوزاري الأفريقي العربي المشترك في المستقبل القريب ؛

٣ - يوافق على التوصيات الصادرة عن اللجنة المختصة بالتحضير للمؤتمر الوزاري الأفريقي العربي ، وبصفة خاصة مشروع جدول أعمال هذا المؤتمر ، وضرورة عقد الدورة التاسعة للجنة الدائمة للتعاون الأفريقي العربي في واغادوغو ببوركينا فاسو في نيسان/أبريل ١٩٨٧ ؛

٤ - يهنئ حكومة بوركينا فاسو والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية لما اتخذ من تدابير لضمان عقد الدورة التاسعة للجنة الدائمة للتعاون الأفريقي العربي في أحسن الظروف ؛ ويدعو جميع الدول الأعضاء في لجنة الاثنى عشر التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، إلى تقديم تعاونها الكامل من أجل تحقيق النجاح التام لهذا الاجتماع ؛

٥ - يعرب عن شكره لحكومة جمهورية السودان على دعوتها الكريمة لاستضافة الدورة الأولى للمؤتمر الوزاري الأفريقي العربي المشترك في الخرطوم في موعد يحدد في وقت لاحق بعد التشاور بين كافة الأطراف المعنية .

م و/قرار ١٠٨٣ (د-٤٥)

قرار بشأن الاموات المعارضة لمشروع قرار
مجلس الأمن S/18785 المؤرخ في ١٩ شباط/
فبراير ١٩٨٧ والخاص بالمعقوبات المنتقاة
الالزامية ضد جنوب افريقيا*

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته العادية الخامسة والاربعين في أديس أبابا - اثيوبيا خلال الفترة من ٢٣ الى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٧ ،

تحفظت كل من تونس وكوت ديفوار ومصر .

*

.../...

٧٠٢٦

إذ يلاحظ بسخط أن حكومات الولايات المتحدة الأمريكية ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية قد أحبطت مرة أخرى جهود الجماعة الدولية بتصويتها ضد مشروع قرار مجلس الأمن S/18705 المؤرخ في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٧ ،

وإذ يدرك أن الاصوات المعارضة لمشروع قرار مجلس الأمن S/18705 تشكل تعبيراً آخر عن التواطؤ مع الفصل العنصري وازدراء للدعوة الصادرة عن افريقيا بغرض عقوبات ضد جنوب افريقيا ،

وإذ يؤكد مجدداً أن الفعل العنصري جريمة ضد الإنسانية . وأنه يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين ،

وإذ يؤكد مجدداً كذلك أن القمع الوحشي المكثف والمذابح التي يرتكبها نظام الحكم العنصري بحق شعب جنوب افريقيا قد أشارت سخط الجماعة الدولية المعارضة لنظام الفصل العنصري الإجرامي ،

وإذ يذكر بنتائج مؤتمر باريس العالمي المعني بغرض جزاءات على جنوب افريقيا ،

وإذ يذكر أيضاً بقرارات الدورة الثامنة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات عدم الانحياز ،

وإذ يحيط علماً بتوصيات مجموعة الشخصيات البارزة في الكومنولث لغرض عقوبات ،

١ - يندد بشدة بحكومات الولايات المتحدة الأمريكية ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية لتصويتها السلبي على مشروع قرار مجلس الأمن S/18705 المؤرخ في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٧ الداعي لفرض عقوبات منتقاة إلزامية على جنوب افريقيا ، وإصرارها على التصويت في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ضد القرارات الداعية الى فرض عقوبات إلزامية وشاملة ضد نظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ؛

٢ - يعلن أن تصويت حكومات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والمانيا الاتحادية ضد القرار يشكل عملا عدائيا ضد الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ؛

٣ - يناشد المجتمع الدولي ، وبخاصة شعوب الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية ، واليابان تكثيف الحملة الرامية الى فرض عقوبات إلزامية وشاملة على جنوب افريقيا ؛

٤ - يشني على الدول غير الافريقية الاعضاء في مجلس الامن التي صوتت لصالح القرار S/18705 المؤرخ في شباط/فبراير ١٩٨٧ ؛

٥ - يحيط بالتقدير بإجراءات فرض عقوبات تطوعية اتخذتها دول الجماعة الدولية ضد جنوب افريقيا ،

٦ - يدعو الى اقتلاع نظام الفصل العنصري من جذوره في أسرع وقت عن طريق تقرير التأييد الدولي لفرض عقوبات إلزامية وشاملة وسحب الاستثمارات ، فضلا عن زيادة الدعم الدولي من أجل تكثيف الكفاح المسلح .،

م و/قرار ١٠٨٤ (د-٤٥)

قرار بشأن حالة اللاجئين في افريقيا

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية الخامسة والاربعين باديس ابابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢٢ الى ٢٨ شباط/فبراير سنة ١٩٨٧ ،

بعد أن بحث بصورة وافية تقرير الامين العام حول أنشطة الامانة العامة فيما يتعلق بوضع اللاجئين في افريقيا ، والتقرير المتعلق بأنشطة لجنة الخمسة عشر المختصة باللاجئين التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ،

واذ يأخذ في الاعتبار أن تدفقات اللاجئين لا تزال مستمرة في مختلف أجزاء القارة ولا تزال تلقي عبثا اضافيا على بلدان اللجوء ، وبمفة خاصة دول خط المواجهة والدول الاخرى المجاورة لجنوب افريقيا المنصرية ،

وإذ يلاحظ كذلك بقلق بالغ التخريب الذي أحدثته أنشطة هذه العمصابات المسلحة والعدوان العسكري الذي تقوم به قوات الأمن التابعة للنظام المنصري بالبنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية لدول المواجهة وغيرها من الدول في المنطقة ،

وإذ يذكر بالقرارات العديدة لمنظمة الوحدة الأفريقية وبخاتمة القرار م و/٩٨٧ (د - ٤٢) بشأن الانضمام لاتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة باللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ ، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩ الناطمة لجوانب محددة من مشاكل اللاجئين في أفريقيا ، بالإضافة إلى المبادئ الواردة في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ،

وإذ يلاحظ بعمق الرضا سريان مفعول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في أكتوبر سنة ١٩٨٦ ،

وإذ يذكر بالمادة الأولى من اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩ الناطمة لجوانب محددة من مشاكل اللاجئين في أفريقيا وكذلك التوصية رقم (٢) من توصيات مؤتمر أروشا وهي التوصية المتعلقة بتعريف كلمة لاجئ وتحديد هوية اللاجئين وقرار م و/٧٢٧ (د - ٢٢) بشأن مؤتمر أروشا للاجئين ،

وإذ يذكر بالمادة الثانية (٦) من اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩ الناطمة لجوانب محددة من مشاكل اللاجئين في أفريقيا التي تشترط على دول اللجوء ، لاعتبارات أمنية ، بتوطين اللاجئين بقدر المستطاع على مسافة كافية من حدود وطنهم الأصلي ،

وإذ يذكر أيضا بالمادة الثالثة من اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٩ الناطمة لجوانب محددة من مشاكل اللاجئين في أفريقيا وقرار رؤساء الدول والحكومات ٢٦ (د - ٢) بشأن التزام الدول الأعضاء بانتهاج سياسة إنسانية لصالح اللاجئين وبمفغة خاصة حول ضرورة منع اللاجئين المقيمين في الدول الأعضاء المقيمة من الخوض في أي نشاط سياسي أو عسكري من المحتمل أن يهدد الصلات الطيبة بين البلد المضيف وبين موطن اللاجئين الأصلي ، مع عدم الإخلال بحق الشعوب التي تترج تحت الحكم الاستعماري والهيمنة المنصرية ،

واذ يؤكد مرة أخرى أن المادة الخامسة من اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩ المنظمة للجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في افريقيا والقرارات المختلفة لمنظمة الوحدة الأفريقية التي تدعي جميع الدول الاعضاء الى تشجيع العودة الطوعية للوطن باعتبارها أفضل الحلول لمشكلة اللاجئين ،

واذ يشير الى القرار م و/١٠٤٠ (د - ٤٤) حول ضرورة جمع بيانات احصائية موشوق بها ودقيقة عن اللاجئين والعائدين وحاجة الدول الاعضاء الى تكامل صياغة وتنفيذ برامجها للاجئين والعائدين في خططها للتنمية المتوسطة والطويلة المدى لضمان تكامل منسق وتحقيق مزايا متبادلة وتفاعل اجتماعي بين الوطنيين واللاجئين ،

واذ يلاحظ الخطر الذي يتعرض له أمن اللاجئين والعمال في معسكرات اللاجئين والوطنيين في بلدان اللجوء من جراء الاعمال العسكرية والاعمال العدائية الاخرى داخل معسكرات اللاجئين وخارجها وما حولها ،

واذ يلاحظ بقلق أن بعض الدول الاعضاء لا تزال ، رغم قرارات منظمة الوحدة الأفريقية العديدة ، تتقاضى من اللاجئين رسوما "اقتصادية" في مؤسساتها التعليمية ، ويسلم بحاجة لجنة الخمسة عشر التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية والمعنية باللاجئين الى إعادة بحث مسألة الرسوم الاقتصادية وتوفير مرافق إعادة التوطين والتعليم للاجئين في الدول الاعضاء أثناء بعثات تقصي الحقائق الميدانية التي تقوم بها في عام ١٩٨٧ ،

واذ يلاحظ كذلك بارتياح الانشطة المحمودة التي يقوم بها المجتمع الدولي ، وبخاصة مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالات التطوعية التي تعمل لصالح اللاجئين ،

١ - يأخذ علما بتقرير الامين العام بشأن أنشطة الامانة العامة عن وضع اللاجئين في افريقيا ،

٢ - يعتمد التقرير الخاص بأنشطة لجنة الخمسة عشر والمعنية بشؤون اللاجئين التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية ،

٣ - يحث على الدول الاعضاء التي تستمر في استقبال اللاجئين وتوفير احتياجاتهم ؛

٤ - يعرب عن تضامنه مع الدول الاعضاء بمنظمة الوحدة الافريقية المجاورة للنظام العنصري في جنوب افريقيا وكذلك يعرب عن تقدير افريقيا للتضحيات التي مازالت هذه الدول تقدمها بهدف توفير الملجأ والامن للاجئين الذين يفرون هرباً من أنشطة العصابات التي يمارسها نظام الحكم في جنوب افريقيا وعملؤه ؛

٥ - يطلب مرة اخرى من الدول الاعضاء في بمنظمة الوحدة الافريقية تقديم مزيد من الدعم المادي والمالي العاجل لدول خط المواجهة وغيرها من الدول المجاورة لجنوب افريقيا المنصرية لتمكينها من توفير احتياجات اللاجئين على نحو فعال ؛

٦ - يحث الدول الاعضاء على النظر بجدية في توفير تسهيلات العبور ومرافق اعادة التوطين للاجئين من الجنوب الافريقي الذين يتعرضون للتهديد في أمنهم ،

٧ - يحث على الدول الاعضاء التي صادقت على اتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٨ واتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٦٩ بشأن اللاجئين وبوجه خاص الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب ويحث تلك الدول الاعضاء التي لم تبادر الى ذلك على المصادقة في أسرع وقت ممكن على هذه الصكوك القانونية المتعلقة بوضع اللاجئين ؛

٨ - يدعو الدول الاعضاء التي لا تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين أن تقدم المساعدة الى البلدان الاخرى التي تتحمل عبئاً متزايداً من جراء وجود اللاجئين حتى يمكنها إقامة البنية الاساسية اللازمة لتوطين أولئك اللاجئين وتوظيفهم وتعليمهم وفقاً لمبادئ التضامن واقتسام الاعباء ؛

٩ - يدعو الدول الاعضاء الى الالتزام بالاجراء القائم المتبع في تحديد هوية اللاجئين وفقاً لاتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين واتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٦٩ الناطمة لجوانب جديدة من مشاكل اللاجئين في افريقيا ؛

- ١٠ - يرجو من الدول الاعضاء توفير المواقع اللازمة لتوطين اللاجئين على مسافات معقولة من حدود بلدان المنشأ الخاصة باللاجئين ؛
- ١١ - يطلب من الدول الاعضاء تدعيم الصيغة المدنية لمعسكرات اللاجئين ؛
- ١٢ - يناشد الدول الاعضاء أن تسعى جاهدة الى تهيئة الظروف المناسبة لإعادة التوطين الطوعي للاجئين حالما تزول العوامل التي أدت الى لجوئهم ؛
- ١٣ - يحث الدول الاعضاء المضيئة للاجئين على تمكين المنظمات غير السياسية المستقلة المحايدة والانسانية ، وبوجه خاص مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، من حرية الاتصال باللاجئين في معسكراتهم في إطار احترام الاتفاقيات الدولية ذات الصلة والتشريعات الوطنية للبلدان المضيئة لتمكينها من مساعدة الحكومات على التحقق من أعداد وهوية الاشخاص المطالبين بمركز اللاجئين واحتياجاتهم الفعلية ؛
- ١٤ - يطلب من الدول الاعضاء توفير الحماية الضرورية والامن للاجئين والعمال اللاجئين من جميع الاعمال العدوانية التي قد يتعرضون لها من أي جهة داخل أو خارج معسكرات اللاجئين ؛
- ١٥ - يدعو الدول الاعضاء أن تقوم بالتعاون مع أمانة منظمة الوحدة الافريقية ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي وغيرها من المنظمات الخيرية المختصة الاخرى باتخاذ التدابير اللازمة لإدماج برامج لصالح اللاجئين في الخطط الوطنية واتخاذ الإجراءات بفرض تسهيل دمج العائدين في المجتمعات الوطنية ؛
- ١٦ - يحث مرة اخرى تلك الدول الاعضاء التي مازالت تفرض رسوما اقتصادية على اللاجئين في مؤسساتها التعليمية ، على اتخاذ التدابير العاجلة والضرورية لالغائها ؛
- ١٧ - يطلب لجنة الخمسة عشر للاجئين التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية أن تظطلع بدراسة سائر القضايا المتعلقة بالمشاركة في الاعباء وبوجه خاص توفير التسهيلات اللازمة لاعادة توطين اللاجئين وتوظيفهم وتعليمهم وذلك مع الدول الاعضاء المعنية خلال البعثات الميدانية المقبلة التي تقوم بها اللجنة لتقصي الحقائق

وتقديم تقرير بنتائج هذه المشاورات الى الدورة العادية السادسة والاربعين لمجلس الوزراء في تموز/يوليه سنة ١٩٨٧ ؛

١٨ - يطلب من المجتمع الدولي وبوجه خاص مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين زيادة المساعدة التي تقدمها الى اللاجئين الى اقصى حد ؛

١٩ - تطلب من الامين العام أن يواصل اتصالاته التي بدأها بالفعل مع الدول الاعضاء في مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي بغية تنظيم المؤتمر الدولي المعني بحالة اللاجئين في الجنوب الافريقي والذي ينبغي ان تحضره الدول الافريقية والمنظمات الدولية مثل مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي وغيرهما .

م و/قرار ١٠٨٥ (د - ٤٥)

قرار بشأن الوضع في الشرق الاوسط*

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية الخامسة والاربعين بأديس أبابا - اثيوبيا خلال الفترة من ٢٣ الى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٧ ،

بعد أن تدارس تقرير الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن الوضع في الشرق الاوسط الوارد في الوثيقة م و/١٤١٩ (د - ٤٥) ،

وإذ يسترشد بالمبادئ والاهداف المتضمنة في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وميثاق الامم المتحدة ، وعزم الشعوب الافريقية والعربية المشترك على الكفاح من أجل الحفاظ على حريتها ،

وإذ يذكر بالقرارات المتتالية الصادرة عن الدورات السابقة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات ومجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية بشأن الوضع في الشرق الاوسط ،

وإذ يذكر أيضا بالعديد من التوصيات والقرارات الصادرة عن مؤتمرات البلدان غير المنحازة بشأن الوضع في الشرق الاوسط ،

وإذ يلاحظ بقلق بالغ أنه رغم القرارات العديدة التي اعتمدها كل من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ومنظمة الوحدة الإفريقية ، والملزمة لإسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك مدينة القدس ، فإن إسرائيل لا تصر فحسب على رفضها تنفيذ هذه القرارات ولكنها تتماهى أيضا في انتهاج سياسة قائمة على التوسع والاحتلال ،

وإذ يعرب عن أسفه الشديد إزاء دأب إسرائيل على تعويق كافة الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل سلمي للمشكلة الفلسطينية ،

وإذ يدرك تماما أن ما تقدمه بعض الدول وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل يتيح لها مواصلة عدوانها ويشجعها على ممارسة أعمالها الإرهابية واستغلالها غير المشروع لجزء من أراضي المنطقة ،

وإذ يلاحظ بقلق أن التحالف بين نظام إسرائيل الصهيوني ونظام الفصل العنصري لجنوب إفريقيا يهدف إلى مواصلة سياسة الإرهاب وتصفية وجود السكان الفلسطينيين والعرب في الأراضي المحتلة من جانب ، والوطنيين السود الذين يشكلون أغلبية ساحقة في جنوب إفريقيا وناميبيا من جانب آخر ،

١ - يؤكد من جديد جميع القرارات السالفة الصادرة عن مؤتمرات القمة وعن مؤتمرات مجلس الوزراء وكذلك تأييده المطلق والفعال للشعب الفلسطيني تحت القيادة الديناميكية لممثلته الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ؛

٢ - يؤكد من جديد أيضا مساندته الكاملة للبلدان العربية التي تتعرض للعدوان الاسرائيلي وكذلك للشعب الفلسطيني في كفاحها المشروع من أجل استعادة حقوقها السليبة وأراضيها المحتلة ؛

٣ - يدين بشدة قيام إسرائيل ببناء مستوطنات في فلسطين وفي سائر الأراضي العربية المحتلة ، وتهويد مدينة القدس وإعلانها عاصمة لإسرائيل ؛

٤ - يشيد بالجهد النضالي الذي ينهض به الشعب اللبناني في مواجهة العدوان الصهيوني الاسرائيلي ويدين بقوة الاعتداءات التي ترتكب ضد لبنان وضد المخيمات الفلسطينية* ؛

٥ - يوصي الدول الاعضاء بأن تجدد تمسكها الاكيد بعدم إقامة علاقات دبلوماسية أو إعادة هذه العلاقات مع اسرائيل الشريك الطبيعي والمطلق لجنوب افريقيا العنصرية* ؛

٦ - يدين بشدة كل الاتفاقيات المنفصلة والمعاهدات المنفردة التي تشكل انتهاكا سافرا لحقوق الشعب الفلسطيني المتمثلة في العودة الى وطنه وحقه في تقرير مصيره وممارسة سيادته الكاملة على أرضه* ؛

٧ - يدين بشدة نصب اسرائيل منصات صواريخ نووية في هضبة الجولان المحتلة وفي صحراء النقب الامر الذي يشكل تهديدا مباشرا ليس على المنطقة العربية فحسب بل يهدد أيضا الامن والسلام في القارة الافريقية ؛

٨ - يدين بشدة اسرائيل ، القوة المحتلة ، لعدم امتثالها أحكام اتفاقية جنيف الرابعة المبرمة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين وقت الحرب ؛

٩ - يطالب اسرائيل بإلحاح أن تنهي على الفور احتلالها غير المشروع لجنوب لبنان ، ويعتبر أن أي تدابير تتخذها اسرائيل في الاراضي العربية المحتلة وتهدف الى استغلال ثرواتها باطلة وكأنها لم تكن ويطلب الى كل الدول وجميع المنظمات الدولية وهيئات الاستثمار عدم الاعتراف بسلطة اسرائيل على هذه الاراضي وعدم التعاون معها بأي شكل من الاشكال فيما يتعلق باستغلال ثروات الاراضي ومصادر طاقاتها ؛

١٠ - يوجه نداء ملحا الى المجتمع الدولي لكي يمارس ضغوطا حقيقية وفعالة على اسرائيل في كل المجالات بغية إجبارها على الالتزام بقرارات المجتمع الدولي ؛

- تحفظت الكوت ديفوار على هذا القرار .

- تحفظت الكامبيرون على الفقرات ٤ و ٥ و ٦ من منطوق القرار .

- تحفظت زائير على الفقرة ٥ من منطوق القرار .

١١ - يطالب مجلس الامن مجددا بأن يتخذ التدابير اللازمة لإجبار اسرائيل على وضع حد لاحتلالها للأراضي العربية والفلسطينية وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية بمقتضى التوصيات الصادرة عن اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ؛

١٢ - يطلب الى الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية متابعة الموقف في الشرق الاوسط وأن يقدم تقريراً عن ذلك الى الدورة العادية القادمة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية .

م و/قرار ١٠٨٦ (د - ٤٥)

قرار بشأن المشكلة الفلسطينية

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية الخامسة والاربعين بأديس أبابا - اثيوبيا خلال الفترة من ٢٣ الى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٧ ،

بعد أن درس تقرير الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن مسألة فلسطين الوارد في الوثيقة م و/١٤١٩ (د - ٤٥) ،

إذ يذكر بالقرارات السابقة الصادرة عن دورات مجلس الوزراء ومؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن الشرق الاوسط وفلسطين ،

وإذ يسترشد بمبادئ وأهداف ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وميثاق الأمم المتحدة وبالنضال المشترك ضد الصهيونية والعنصرية من أجل الحرية والاستقلال والسلام ،

وإذ يذكر بأن القضية الفلسطينية تشكل لب نزاع الشرق الاوسط وبأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ،

وإذ يؤكد القرارات ذات الصلة الصادرة عن منظمة الوحدة الافريقية التي تعتبر المسألة الفلسطينية قضية عربية وافريقية ،

وإذ يدرك خطورة الموقف الحالي الناجم عن استمرار إسرائيل في احتلال أراض فلسطينية وعربية ورفضها احترام قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتشبثها بإقامة المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة وخاصة في القدس ، مغيرة بذلك الخصائص الجغرافية والديموغرافية والثقافية والاجتماعية لفلسطين ،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ للتصعيد الخطير الذي تقوم به إسرائيل داخل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة سواء كان ذلك باستمرارها في بناء المستوطنات الجديدة أو في مضاعفة إجراءاتها التصفية ضد السكان العرب ومحاربتهم في ممتلكاتهم وأمنهم وانتهاكها المارخ لحرمة المقدسات الدينية وضغطها المتواصل ضد المؤسسات التعليمية والأكاديمية والجامعات العربية داخل الأراضي المحتلة ،

وإذ يؤكد أيضا أنه لا يمكن تحقيق سلام عادل ودائم إلا إذا مارس الشعب الفلسطيني حقوقه الثابتة وخاصة حقه في العودة الى وطنه واستعادة سيادته الوطنية وحقه في تقرير المصير وفي إقامة دولة مستقلة على أراضيه ،

وإذ يؤكد مجددا مشروعية كفاح شعب فلسطين بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية لاستعادة أراضيه وممارسة حقوقه الوطنية الكاملة ،

وإذ يأخذ في الاعتبار توصيات لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، ويلاحظ بقلق عميق أن التحالف بين نظام الحكم الصهيوني في إسرائيل ونظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا يستهدف تكثيف أعمال الإرهاب والإبادة ضد شعبي فلسطين وجنوب افريقيا ،

١ - يؤكد من جديد على كل القرارات السابقة بشأن المسألة الفلسطينية ، ويؤكد دعمه الثابت لشعب فلسطين بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد كما يؤكد حق شعب فلسطين في مواصلة كفاحه بكل أشكاله السياسية والعسكرية ، وحقه في استخدام كل الوسائل لتحرير أراضيه المحتلة واستعادة حقوقه الوطنية الثابتة وخاصة حقه في العودة الى وطنه وفي ممارسة تقرير المصير وفي إقامة دولة مستقلة على أراضيه ؛

٢ - يدين :

(أ) كل المناورات والصيغ الرامية الى منع الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وتحقيق آماله الوطنية في العودة الى وطنه وممارسة حريته وسيادته الكاملة ؛

(ب) أية مناورات أو تدابير أو اتفاقيات لا تأخذ في الاعتبار آمال الشعب الفلسطيني وممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ؛ ويعتبر أية اتفاقية بشأن المسألة الفلسطينية لاغية وباطلة ما لم تشترك فيها منظمة التحرير الفلسطينية ؛

(ج) السياسات التوسعية التي تنتهجها اسرائيل بغية فرض أمر واقع على الاراضي المحتلة ، كما يدين سياسة التوسع وإقامة المستوطنات ومصادرة الاراضي والتهجير الإجباري للسكان الاصليين والإبادة الجماعية أو الفردية للسكان وكلها أعمال تستهدف تغيير الخصائص الديموغرافية للإقليم ؛

(د) سياسة اسرائيل الرامية الى طرد قيادات الشعب الفلسطيني ومفكريه وأبناء الشعوب العربية الاخرى وخاصة الشعب اللبناني ؛

(هـ) ما تقوم به اسرائيل من أعمال توسعية واستعمارية وعنصرية وإرهابية ضد الشعب الفلسطيني وضد الشعب اللبناني ؛

(و) التواطؤ بين نظام الحكم الصهيوني في إسرائيل ونظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا ؛

٣ - يدعو كل الدول الاعضاء الى تكثيف جهود المواجهة لهذا الخطر وتشديد الكفاح ضد الصهيونية والفصل العنصري والامبريالية ، كما يدعو لهذا الغرض الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية إلى أن تدرج في جدول أعمال دوراتها البند التالي "التواطؤ بين جنوب افريقيا وإسرائيل" ؛

٤ - يدعو المجتمع الدولي أن يمارس ضغطا أكبر على اسرائيل وفي كل الميادين بغية إجبارها على الامتنثال لميثاق الامم المتحدة والقرارات الصادرة بشأن المسألة الفلسطينية ، ويؤكد أهمية ما تبذله لجنة الامم المتحدة الخاصة بممارسة

الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف من جهود ، ويدعو مجلس الأمن الى تنفيذ توصيات هذه اللجنة التي اعتمدتها الجمعية العامة ؛

٥ - يدعو مجلس الأمن الى اتخاذ تدابير فعالة تضمن للشعب الفلسطيني ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف والمُعترف بها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ويعتبر أن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ لا يضمن للشعب الفلسطيني مستقبله وحقوقه غير القابلة للتصرف ولا يشكل أساسا لحل عادل للمسألة الفلسطينية ؛

٦ - يؤيد بشدة مشروع السلام العربي الذي أجازته مؤتمر القمة العربي الثاني عشر والذي عقد في فاس في ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ بوصفه إسهاما هاما في السعي الى إيجاد تسوية عادلة وشاملة ودائمة لنزاع الشرق الاوسط ؛ كما يدعو الى تطبيق القرار ٤٩/٣٩ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ الصادر عن الجمعية العامة بشأن عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الاوسط ويدعو جميع الدول الاعضاء الى العمل على تنفيذ هذا القرار * ؛

٧ - يشيد بلجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لما تبذله من جهود بغية إقرار الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ؛

٨ - يطلب الى الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية أن يتابع تطورات المسألة الفلسطينية وأن يقدم تقريرا في هذا الشأن الى الدورة العادية القادمة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية .

* تحفظت ليبيا على أحكام الفقرة ٦ من منطوق القرار .

م و/قرار ١٠٨٧ (د - ٤٥)

قرار بشأن الوضع في مخيمات ال فلسطينيين في لبنان

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية الخامسة
والاربعين بأديس أبابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢٣ الى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٧ ،

اذ يستلهم بمبادئ ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ،

واذ يؤكد مجددا دعمه الثابت لنضال الشعب الفلسطيني لمساعدته في استعادة
حقوقه الوطنية الثابتة ،

واذ يعرب عن قلقه العميق ازاء الاحداث المأساوية التي تتعرض لها مخيمات
ال فلسطينيين والرامية الى تحطيمها وتصفيتها وبعثرة ساكنيها بالقوة تنفيذا لخطـة
توطينهم في "بلد بديل" انطلاقا من المؤامرة المدبرة ضد الشعب الفلسطيني وقضيته
العادلة وضد منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ،

واذ يعرب عن مخظه الشديد على استمرار فرض الحصار على مخيمات الفلسطينيين
واستمرار قصف هذه المخيمات بمختلف أنواع الاسلحة ، وقتل واصابة الالاف من سكانها بما
فيهم الاطفال والنساء والمسنين ، وحرمانهم من العلاج والمواد الغذائية الاساسية
والمياه والكهرباء ، فضلا عن أعمال الاختطاف والاعتقال والقتل ، بينما تواصل القوات
الاسرائيلية غاراتها على هذه المخيمات وتقمصها من البحر والبر والجو مرتكبة مذبحـة
بشعة متواصلة تنفيذا لخطـة يجري تدبيرها منذ عدة سنوات دون أي مراعاة للضمير
العالمي ،

واذ يسترشد بقرارات الامم المتحدة المتعلقة بحماية اللاجئين الفلسطينيين في
البلدان العربية المضيفة ، وبالاعلان العالمي لحقوق الانسان ، واتفاقيات جنيف لعام
١٩٤٩ ،

١ - يدين بشدة حصار مخيمات الفلسطينيين في لبنان والمذابح غير
الانسانية التي ترتكب ضد المدنيين الابرياء ؛

٣ - يطالب بها يلي :

(أ) إيقاف إطلاق النار فوراً ووقف جميع الأعمال العدوانية ضد مخيمات الفلسطينيين ؛

(ب) رفع الحصار المفروض على معسكرات الفلسطينيين بصورة كاملة ، وضمان وصول المساعدات الطبية والامدادات الغذائية الاساسية الى سكان هذه المخيمات ؛

(ج) عودة جميع المهجرين والمختطفين الفلسطينيين الى المخيمات واعادة بناء هذه المخيمات ؛

٣ - يوجه نداء الى الامم المتحدة بأن تتخذ التدابير اللازمة لحماية مخيمات الفلسطينيين مع أخذ سيادة لبنان في الاعتبار ،

٤ - يطلب الى رئيس المجلس والى الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بذل كل الجهود بالتعاون مع منظمات وهيئات دولية أخرى ، ولاسيما جامعة الدول العربية ، من أجل تنفيذ أحكام هذا القرار ،

٥ - يطلب الى أمين عام منظمة الوحدة الافريقية تقديم تقرير بشأن تنفيذ هذا القرار الى الدورة العادية السادسة والاربعين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية .

م و/قرار ١٠٨٨ (د - ٤٥)

قرار بشأن ترشيح السيد محمد بجاوي لوظيفة
قاض بمحكمة العدل الدولية

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية الخامسة والاربعين بأديس أبابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢٣ الى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٧ ،

اذ يأخذ في الاعتبار الأهمية التي تكتسبها محكمة العدل الدولية كهيئة قانونية عليا في تطور القانون الدولي والنهوض بعلاقات المساواة والروابط السلمية بين الدول ،

.../...

٧٠٢٦

وبعد أن نظر في توصيات اللجنة الوزارية للترشيحات الدولية ،

وإذ يأخذ في الاعتبار إسهام القاضي محمد بجاوي في ترسيخ القانون الدولي ،

١ - يأخذ علما بارتياح بقرار المجموعة الوطنية الجزائرية المختصة بترشيح السيد محمد بجاوي لمنصب قاض في محكمة العدل الدولية خلال الدورة العادية الثانية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ؛

٢ - يوافق على توصيات اللجنة الوزارية للترشيحات بشأن هذا الموضوع ؛

٣ - يطلب من كل الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية أن تقدم مساندتها الكاملة لهذا الترشيح ويرجو من الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية أن يتخذ المبادرات اللازمة لضمان نجاح هذا الترشيح .

م و/قرار ١٠٨٩ (د - ٤٥)

قرار بشأن ترشيح الدكتور غودوين أولو باتريك أوباسي
لإعادة تعيينه كأمين عام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية

أن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية الخامسة والأربعين بأديس أبابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢٣ الى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٧ ،

إذ يدرك الأهمية القصوى للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية في النهوض بالتنمية في العديد من المجالات ،

وإذ بحث التوصيات التي قدمتها اللجنة الوزارية بشأن الترشيحات للمؤسسات الدولية ،

وإذ يذكر بالتصديق على ترشيح افريقيا للبروفيسور أوباسي لمنصب الامين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية في الدورة العادية السابعة والثلاثين وانتخابه وتعيينه في هذا المنصب ،

وإذ يشيد بقيادته وانجازاته المرموقة في هذا المنصب ،

واذ يعرب عن تقديره لقرار المؤتمر العاشر للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية
بإعادة انتخاب البروفيسور أوباسي لفترة أخرى ومدتها أربع سنوات ،

١ - يوافق على التوصيات التي تقدمت بها اللجنة الوزارية بشأن
الترشيحات للمنظمات الدولية حول هذا الأمر ؛

٢ - يشيد بقرار المؤتمر العاشر للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية بإعادة
انتخاب البروفيسور أوباسي أميناً عاماً لها ؛

٣ - يعتمد ترشيح افريقيا للبروفيسور أوباسي لمنصب الأمين العام للمنظمة
العالمية للأرصاد الجوية ؛

٤ - يدعو جميع الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية الى تأييد ترشيح
البروفيسور أوباسي ويطلب الى أمين عام منظمة الوحدة الافريقية اتخاذ جميع التدابير
الضرورية لكفالة نجاح هذا الترشيح .

م و/قرار ١٠٩٠ (د - ٤٥)

صوت شكر

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية الخامسة
والاربعين بأديس أبابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢٣ الى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٧ ،

اذ يعرب عن ارتياحه للترتيبات الرائعة التي أسهمت بقدر كبير في إنجاح
مداولات الدورة العادية الخامسة والاربعين انطلاقاً من روح الاخاء والتضامن الافريقي ،

واذ يعرب أيضاً عن ارتياحه للأسلوب الرائع المقتردر الذي أدار به رئيس المجلس
مداولات هذه الدورة ،

واذ يشير الى أهمية هذه الدورة الخامسة والاربعين للمجلس وبحشها للمسائل
الحوية الماسة التي تؤثر على القارة ،

١ - يعرب عن تقديره العميق لحكومة وشعب اثيوبيا الاشتراكية الصديق على
الترحاب الحار والاخوي الافريقي التقليدي الذي قدماه لوفود الدول الاعضاء في منظمة
الوحدة الافريقية ؛

٢ - يعرب أيضا عن شكره لصاحب الغمامة الرفيق منفستو هاييلي ماريام ،
الامين العام للجنة حزب العمال الاثيوبي ، ورئيس المجلس العسكري الاداري المؤقت ،
والقائد الاعلى للقوات المسلحة الثورية لاثيوبيا الاشتراكية على خطابه الرئيسي الذي
القاء نيابة عنه الرفيق برهانو باي ، عضو المكتب السياسي للجنة العامة لحزب
العمال الاثيوبي ووزير خارجية اثيوبيا الاشتراكية ؛

٣ - يشني بالغ الشناء على رئيس المجلس ، السيدة الموقرة الدكتورة
ج. ك. ت. شيببي ، وزيرة خارجية بوتسوانا ، على الاسلوب الرائع المقتدر الذي ادارت
به مداولات هذه الدورة ؛

٤ - يتوجه بالشكر والثناء الى الامين العام وموظفي الامانة العامة على
التقارير الواضحة الشاملة والمفصلة التي قدموها الى المجلس وعلى تكريسهم أنفسهم
لواجباتهم كما ظهر جليا طوال فترة الدورة .
